

يقوم مقامه سبحانه اذ بقي من المدة الثلاثة ايام لان بقى الحقيقة
كما يعيده ما مر في قوله ويبيها واستثنى ان كان ما التلات
للجنة هناك على قدر الجرم وعلى اسرها بحسب التشبيه
لا فائدة ان الوصي له ولو ارشده لاجارة بانه من الموحدة
مرفان قتل فلوارث القصاص والقتل كما جنى الا ان
بعديه المحرم او الوارث فيسمى **مرفان** يعني ان العبد المحرم
اذا قتل فلوارث الوصي القصاص في قتل العبد اذا كان
القائل مكافيا له والافاقيم ولا كلام للموصي له لان حقه
انما كان في الحزنة وقد سقطت باقتل وقيمة القيمة
في قتل الخطا وكذلك اذ جنى العبد المحرم فان الكلام
انما لو ارث الوصي بغير ائصال ان يشاء اسلمه او فراه
فان فراه استمرت الحزنة على ما كانت عليه قبل
الخطا بقول ان اسلمه خبر المحرم بفتح الال او ارثه بين
ان يحتمل اما فعله وارث الوصي ويقتل حقه من
الحزنة او يفرده ويشتم الحزنة فقوله كان جنى
تشبيه في البطلان المعز بقوله فلوارث الخ اي
ويطلى الحزنة ليرى قوله الا ان بعديه الخ وقوله
او الوارث اي وارث الوصي او الوصي له **مرفان** وهو يدبر
ان كان يحسن في المعلوم **مرفان** يعني ان الوصية والمذري في
المردن لا يدخلان الا في المال الذي عليه الوصي يوم
الوصية فيبطل كل جملتها ام لا فان حرم
مردنه ثم مات فانه يكون كونه يدبره في حجة اي يبدل
في المال الذي لم يعلبه الوصي ايضا وبنيارة في العلوي
اي الميت قبل موته ولو بعد الوصية واما ما كان من
مال لا يعلم به قبل الوصية ولا يبرها حتى مات فلا
تدخل

تدخل فيه الوصايا ولا مدبر المردن موقوف المشروط ان المردن في
الحجة تدخل في المعلوم والمجهول والفرق بين المردن في
الحجة وبين المردن في المردن ان العبد موقوف من
جهول ان يكون بين تدبيره موته استون الكثرة
والمردن يتوقع الموت في مرضه وسوغا له طاعة
تصدده ان يخرى افعاله فيما علم بعوضه ككلام المؤلف
ان الوصية اذا كانت في الحجة لا تدخل في المجهول
وهو ظاهر كلامه في اجنا والفرق بين تدبير
الحجة ان التدبير لا يدخلها وما وجد في المردن يكون
في المعلوم والمجهول ولا يدخل على كلام المؤلف اذ ليس هذا
من الوصايا بل يدخل في موقوف المردن ان الوصايا
لا تدخل الا فيما علم به الوصي وذكره هنا انما تدخل
في المردن في المردن اذ اجل بعض تدبيره لعنق الثلث
وكذلك يدخل الوصايا في المردن بعد موته وكذلك يدخل
الوصايا في العنق المتأخر والوصايا لا يدخلها بعد
موته والمراد بالقرية التي المراد الحدرد وعبارة
ويحتمل منه اي في المردن مطلقا اي سواء كان في
الحجة او في المردن وعلم ان دخول الوصية في
مردن الحجة وفي مردن المردن ظاهر وذكره فيما اذا
كان المقدم على كل لفق الاسير يز يد على ثلث مال
الميت الذي من جعلته قيمة المردن بان كان ثلث الميت
الذي من جعلته قيمة المردن وانه كان كل الاسر مائة
والثلاثة بسط تدبير الوصي في الحجة ويدخل ما
راهن فك الاسير في ثلث قيمة اجنا ومثله